ر. د.م.د: ISSN 2437-0819-رقم الإيداع القانوني:2014-6068

حجاجية عامل النّفي في الخطاب التّفسيري

ابن عاشور أنموذجاً

أ. ميلود عبابسي

جامعة المدية

تاريخ الإرسال: 2018/04/24 تاريخ القبول: 2018/05/20

الملخّص:

يتميّز الخطاب التّفسيري بكونه خطابا على خطاب لأنّ موضوعه البحث في المقاصد والدّلالات التي يحملها الخطاب القرآني، و عليه فهو خطاب يهدف إلى إجلاء تلك المقاصد ثم الاجتهاد في حمل المتلقي على الاقتناع بها . و تحقيقا لهذه الغاية يجمع المفسّر بين خصائص البنية النّصية للقرآن والظروف المقامية المتعددة ،وفي ظل ذلك المسعى الإقناعي تبرز فاعلية بعض البنى اللغوية الموسومة بـ: العوامل الحجاجية التي تدخل على الخطاب فتكسبه طاقة حجاجية إضافة إلى قيمه الإخبارية ، و تعمل على تقوية موقف المرسل حجاجيا وتوجيه ملفوظا ته نحو مقاصد مخصوصة ، في هذا المنحى يتنزل موضوع بحثنا الموسوم بـ: حجاجية عامل النّفي في الخطاب التّفسيري/ ابن عاشور أنموذجا

.الكلمات المفتاحية: حجاج – عامل – خطاب – النّفي – الإقناع – الموضع – الإثبات السالب.

Abstract

Quran commentary discourse is a discourse over another discourse, as it investigates in the objectives and meanings of the Quranic discourse. It sheds light on its objectives and persuade the reader to accept them. Hence, the commentator of the Quran considers both the text structure of the Quran and the different related contexts. In this persuasive process appears the effectiveness of some language structures, called in this work " the argumentative forms", which add a persuasive value to the informative one and strengthens the argumentative position that the commentator takes guiding his language towards specific objectives. The present work, entitled "The argumentative value of the negative form in Quran commentary discourse" Ibn Achour's Quran commentary as an example, explores this aspect.

***Key words**: arguments, form, discourse, negative form, persuasion, position, negative affirmation.*

تعريف النفي :

أ-لغة : يدلُّ لفظ النّفي في المعاجم العربية على جملة من المعاني و الدّلالات التي لا تُغادر حقْلاً دلالياً واحداً ، و من تلك الدلالات : الرّد – الطرد – الإبعاد – التنحية – التعرية – جاء في مقاييس اللّغة : «... يدلُّ [النفي] على تعرية شيء من شيء و إبعاده منه (...) و النُّفاية الرَّديء يُنفى ، و نَفيُّ الريح ما تنفيه من التراب حتّى يصير في أصول الحيطان (...) و نَفِيُّ الماء ما تطاير من الرُّشاء على ظهر المائح ».**(1)** ،أمّا في لسان العرب فإنَّ نَفَى تعني التنحية،«... نفى الشيءَ ينفي نفياً : تنحى، و نفيته أنا نفياً (...) ونُفيَ الرَّجل عن الأرض و نفيته عنها: طردته فانتفى(...)**أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ (2)**المائدة: ٣٣، و جاء في معجم متن اللّغة «... نفاه ، نفياً : نَحَّاه و طرده : أبعده وغَرّبه (...) وجحده ، ومنه نَفْيُ الأب الابن ، و نَفتِ الرّيح التراب : أطارته ، و نفى الدّراهم : أثارها للانتقاد (...)ونُفاية السَّيل: الغثاء : حمله و دفعه ، و نفاه ينفوه : لُغَةٌ في ينفيه ». **(03)**

ب-اصطلاحاً : بابُ النّفي مشترك بين الدّراسات النحوية و البلاغية ، و من العلوم التي اهتمت بتعريفه علوم القرآن ، فقد ذكره الزركشي في باب أقسام معنى الكلام فقال : «النفي هو شطر الكلام كلّه الكلام إمَّا إثباتٌ أو نفي ، وفيه قواعد : **الأولى** : في الفرق بينه و بين الجحد ، قال ابن الشجري : إنْ كان النّافي صادقاً فيما قاله ، سُمّي كلامُه نفياً ، و إن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحداً ، فالنفي أعم لأنّ كل جحد نفي من غير عكس ، فيجوز أن نُسمّي الجحد نفياً ، لأنّ النّفي أعمّ ، و لا يجوز أن يُسمَّى النّفي جحداً (...) قال و من العلماء مَن لا يفرّق بينهما ، و الأصل ما ذكرته » .**(04)**

يومئ هذا التعريف إلى أحد أهم شروط النفي، و قد عبّر عنه الزركشي بـ: صدق النّافي ، كما عبّرت عن هذا الشرط الدراسات اللسانية التداولية في إطار نظرية أفعال الكلام تحت اسم : شرط الصّدق .

بينما عرّف التهانوي النفي بقوله : «...هو من أقسام الخبر مقابل الإثبات و الإيجاب، قيل : بل هو شطر الكلام كُلّه ...» . **(05)** .

المنارة للاستشارات

أمّا عند الباحثين المجددين من المعاصرين فقد ورد تعريف النفي مشوباً ببعض التجديد الذي فيه – على رأي توفيق جمعات – النزعة التداولية « المتأثرة بمنهج عبد القاهر الجرجاني الذي يراعي المقام أثناء تأليف الكلام ، و إنّ الإشارة إلى المنحى التداولي أمر بالغ الأهمية ينقل النّحو من سكونية معزولة إلى حركية في إطار الفضاء الرّحب للأسلوب »**(06)** ، و من الذين اعتمد الباحث آراءهم الدكتور مهدي المخزومي الذي يُعرّف النفي بقوله : «النّفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول ، و هو أسلوب نقض وإنكار يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب ، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يُلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يَسْعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي ، و بإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال »**(07)** .

يظهر البعد التداولي في التعريف بوضوح من خلال تركيز المخزومي على العناصر غير اللّغوية التي على أساسها يُبنى هذا النوع من الاستعمالات اللّغوية السالبة ، و أهم تلك العناصر غير النّصية **المخاطَب** هذا العنصر الذي له أهمية بالغة في بناء النفي ، «فإذا كان المخاطَب شاكاً في وقوع فعل ما منك ، أو في عدم وقوعه ، و أردت أن تزيل الشك عن نفسه قلت : ما فَعَلْتُ » .**(08)**

إنَّ الدّاعي الحقيقي لبناء النفي حسب المخزومي هو الحالة الذِّهنية للمخاطب وليس مقصدية المتكلم ، فعلى أساس تلك الحالة يجئ النفي من حيث بنيةُ جملته :«و إذا كان المخاطَب قد اعتقد أنّ فعلاً ما قد وقَع ثمّ أردت أن تنفي عنك فعله قلتَ: ما أنا فعلتُ ...»**(09)**.

يقرر المخزومي أنَّ بين الاستعمالين : - ما فَعَلْتُ – ما أنا فَعَلْتُ فرق واضح يظهر فيمايلي :

أ– ما فَعَلْتُ = المخاطَب شاك في وقوع الفعل منك أو في عدم وقوع الفعل أصلاً

– **ما أنا فعلتُ** = المخاطَب يعتقد وقوع فعل ما .

ب– ما أنا فعلتُ = يقصد **المرسل** إلى إزالة شك **المخاطَب** في إمكانية قيامه بالفعل أو إمكانية وقوع الفعل أصلاً .

- **ما أنا فعلت** = يقصد المرسل إلى نفي قيامه بالفعل ، و لا يمكنه نفي الفعل لأنه حاصل لا محالة مع جواز قيام شخص آخر به .

بقليل من التأمل نجد أنفسنا إزاء موقف تخاطبي جدير بالتحليل على النحو الآتي : - للمرسل مقصدية خاصّة و في المقابل للمتلقي اعتقاد معين يجب على المرسل أن يضع في حسبانه ذلك المتلقي عندما يهمُّ بالتواصل معه ، قد يتبادر إلى الذّهن السّؤال الآتي : **أيّهما يبني خطابه على الآخر** ؟ الظاهر أن المرسل هو من يُقيم خطابه و يحدد مقصد يته بناء على ما يعلمه من اعتقاد المتلقي :

- الشك في الفعل من حيث الوقوع أو عدمه
- الاعتقاد بأن الفعل قد وقع

بناءً على ما سبق تتحدد بنية النفي كما يلي :

الحالة أ : ما فعلت : ما : واسم النفي (الحرف) .

فعلت : حيّز النفي (مجال عمل الواسم)

الحالة ب: ما أنافعلت : ما : واسم النفي (الحرف)

أنا : الفاعل المعنوي (مقدم على أساس التخصيص)

يمكننا عندئذ أن نخلص إلى نتيجة هي أن العنصر الفاعل و المحرك و المحدد لطبيعة البنية (الجملة) في النفي هو عنصر غير لغوي ، و يتمثل أساساً في الحالة الذهنية أو النفسية للمتلقي ، و مما يؤكّد نزوع المخزومي التداولي في دراسة و تعريف النفي تأكيده على ضرورة خضوع مستعمل اللغة في مقام النفي لملابسات القول و مناسباته ، « كذلك ينبغي إرسال النفي بحسب ما تمليه ملابسات القول ومناسباته ، فإذا كان المخاطَب يتوقع – مثلاً – أن يَقدم زيد من سفره ، ثمَّ أردت أن تزيل عن نفسه مثل هذا التوقع قلت : لمّا يقدم زيد من سفره ، و لو قلت : لم يقدم زيد من سفره ، كان القول لغواً ، لأنه يعرف أنه لم يقدم فيما مضى، ولكنّه يتوقع قدومه في الزمان القريب من الحال». **(10)** ، إذاً جملة : لمّا يقدم زيد من سفره مناسبة للحالة الذهنية للمخاطَب إذ هو في حالة توقع حصول القدوم من السفر ، والمناسب فيها بشكل أساسي هو واسم النفي حرف " لمّا " ،

المنارة للاستشارات

أمَّا إذا كان المخاطَب متردداً في شأن سفر زيد في الماضي « ثُمَّ أردت أن تنفي ما تردد في نفسه قلت : لم يُسافر زيد ... ».**(11)**، يمكننا في الأخير نقل تلك المعلومات إلى الخطاطة الآتية :

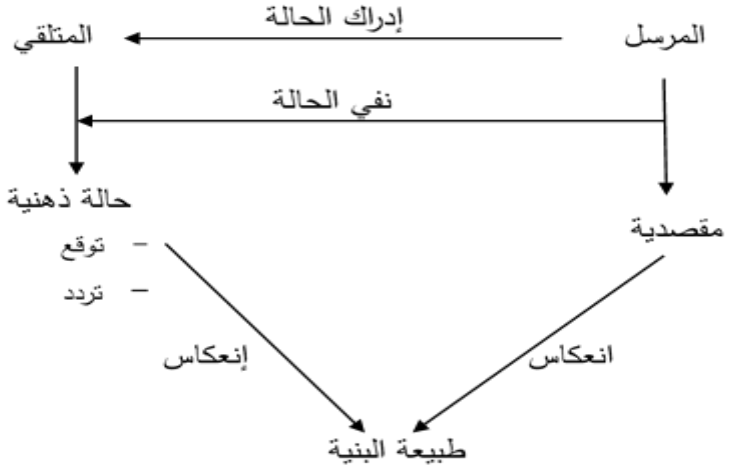

شكل (1) انعكاس غير النّصي على البنية

التعليق : طبقاً لمبدأ التعاون الذي أقرّه " بول غرايس " فإن المرسل يتعاون مع المتلقي فيدرك حالته الذهنية بشأن قضية ما (توقع ، تردد مثلا) و عليه تعكس البنية (جملة النفي) طبيعة المتلقي من حيث حالته الذهنية (عنصر غير نصي) .

علاقة النفي بالإثبات بين النحاة وَ المفسرين :

لقد أكّد النحاة منذ سيبويه إلى المتأخرين منهم وجود علاقة تلازمية بين النفي و الإثبات ، فكلاهما «ذو قيمة نحوية تدل على اعتقاد مستقر ثابت لدى المتكلم ...»**(12)** ، و يضيف د/خالد ميلاد مؤكداً فكرة التلازم بين النفي والإثبات في إطار دراسته لـ : **الواجب و غير الواجب عند سيبويه** بتقديم أمثلة من الكتاب هي عبارة عن موازنات عقدها سيبويه « بين الحروف التي تفيد الإثبات و ما يكون بمنزلتها في إفادة النفي ممّا يكون جواباً للاستفهام »**(13)** و في ذلك دليل على التلازم الواقع بين النفي والإثبات إذ ذكر سيبويه تلك الموازنات في باب نفي الفعل فقال : «إذا قال فَعَلَ فإنَّ نفيه لم يَفْعَل ، وإذا قال قد

فَعَلَ فإنّه نفيه لمَّا يَفْعَل ، و إذا قال لقد فَعَلَ فإنّ نفيه ما فَعَل ... »**(14)** ، و في سياق تأكيد فكرة التلازم بين النفي و الإثبات طرح بعض الباحثين فكرة لها تعلّق بالتلازم بينهما مفادها: لمن أولية الوجود؟ للإثبات أم للنفي ؟ جواباً عن هذا التساؤل هناك نصوص للنحاة العرب بعضها صريح الدلالة على أولية الإثبات على النفي ، و نصوص أخرى دلالتها ضمنية على أنَّ الإثبات أصل و النفي فرع عنه و من تلك النصوص ما قاله الجرجاني «... النّفي إذا دَخَل الكلمة أولاً أخرجها عن الإثبات ، فإذا دخل نفي ثانٍ رَفَع النفي الأوّل ، و إذا رفعه عاد الكلام إلى أصله ، و صار مثبتاً كما كان».**(15)**

عندما نتأمل كلام الجرجاني نجده ينحو إلى تقرير أولية الإثبات على النفي من خلال عبارة [إذا دخل الكلمة] تعْني هذه العبارة أنّ الإثبات هو الأوّل و هو الأصل ، ثمَّ يأتي النفي ليدخل عليه فيتغيّر توجيه الدلالة من خلال وسم حرفي خاص ، و في السّياق ذاته يقول رضي الدين الاستراباذي «النفي فرع الإثبات فجرى مجراه و أُلْحِق به»**(16)** .

مما سبق نسجّل للإثبات – في مقابل النفي –صفتين ثابتتين هما :**الأولية** و **الأصلية** ، و عليه يكون الإثبات أولا و النفي عارضاً أو طارئاً عليه ، و الإثبات أصل و النفي فرع عنه.

و من مظاهر تعلُّق النفي بالإثبات اعتبار بعض الباحثين المعاصرين استناداً إلى طرح النحاة القدماء (المبرّد خاصّة) اعتبار النفي لا يحصل إلاّ بترديد الإثبات ثمَّ محاولة نفيه ، فقد جاء عن المبرّد قوله : «إنَّ النّفي إنّما يكون على جهة ما كان موجباً (...) ألا ترى أنَّ القائل إذا قال : زيد في الدّار. فأردت أن تنفي ما قال . أنّك تقول : ما زيد في الدّار فتردَّ كلامه ثمَّ تنفيه ...»**(17)** ، و من الباحثين من رأى أنّ «تقابل النفي و الإثبات من جنس تقابل الإثبات و الأمر أو تقابل النفي و الاستفهام (...) واعتماداً على القياس : قياس التقريب بين الأمر و النهي ، فرغم الاختلاف الواضح بينهما فهما وجهان لشيء واحد ، أحدهما يشبه طلب إثبات شيء ما في الواقع و الآخر طلب انتفاء شيء موجود في الواقع ...»**(18)** بينما ربط بعض الدارسين بين النفي و الإثبات و الاستفهام على اعتبار أن النفي و الإثبات جوابا للاستفهام ، فقد قال خالد ميلاد : «إنّ الإثبات و النفي في الحقيقة يُقابلان الاستفهام باعتبارهما جواباً له و إخباراً عنه ، ثمّ إنّ كل خبر مُثبت يُناسبه خبرٌ منفي ، و يختلف

المنارة للاستشارات

لفظه باختلاف درجة اعتقاد المتكلم الذي يُعْمِل الإثبات أو النّفي »(19) . لقد سعت جهود الباحثين السالفة إلى إثبات التلازم بين الإثبات و النفي ثمّ محاولة إثبات التعلّق بينها إلى محاولة إثبات التقابل بينهما وبين الأمر والنهي وبينهما و بين الاستفهام و قد قدّموا في كل محاولاتهم تلك مبررات وافية ، و نختم بمحاولة أخيرة يرى أصحابها أنّهيمكن إرجاع القيمتين الدلاليتين المعروفتين بـ : الإثبات و النفي «إلى قيمة واحدة هي الإثبات الموجب أو السالب »(20) أي إنه يمكننا القول هناك : إثبات موجب و إثبات سالب ، و مبرر ذلك أن الإثبات والنفي يرجعان في الأصل إلى اعتقاد المتكلم الذي يترجمه على مستوى الإنجاز في شكل قيمتين دلاليتين هما إثبات أو نفي و هما أصل المعاني النحوية و عندئذ يتأكد لنا بقوة مدى أولية الإثبات و أصليته في مقابل فرعية و تبعية النفي له .

ما عرضناه لحدّ الآن لا يحيط – كما يجب –بوجهة نظر النّحاة قديمهم و محدثهم إزاء الإثبات والنفي ، و لكن حسبنا أننا عرضنا بعض الآراء التي تصُبُّ كلها في اتجاه واحد هو أنَّ الإثبات و النفي متلازمان و يرتبطان بشكل مباشر بما يعتقده المنشئ (المتكلم) و أنَّ اعتقاده يُترجم حال الإنجاز (التعبير) إلى قيمتين دلاليتين هما : الإثبات أو النفي.

ننتقل بعد هذا إلى علم يعتبره الدارسون مركز الثقل في مسيرة تطور علوم العربية و نموها إنّه علم تفسير القرآن الكريم باعتباره علماً يبحث في دلالات و مقاصد النص المقدّس ، و لا يحصل ذلك للمشتغل به إلاّ إذا استصحب علوماً مساعدة عرفت في اصطلاح علماء التفسير و القرآن باسم **"علوم الآلة"** و النحو أهم تلك العلوم المستصحبة ، و الذي يعنينا من هذا الانتقال إلى علم التفسير و نحن نبحث في موضوع الإثبات و النفي أننا نروم الوقوف على مدى وعي ابن عاشور في تفسير التحرير والتنوير بتلك المسائل النظرية التي طرحها علماء النحو قديماً ، وكيف تعامل معها من حيث إسهامها في توجيه الدلالات والمعاني القرآنية ؟ ويمثل كل ذلك تمهيداً لما نريد دراسته عند ابن عاشور،وهو موضوع :

حجاجية عامل النّفي في الخطاب التفسيري –محمد الطاهر ابن عاشور أنموذجاً–

و نقدّم بين يدي هذه الدراسة صورة عن تعامل ابن عاشور المفسِّر مع الإثبات و النفي في القرآن لأنَّ فيها توطئة لموضوع حجاجية عامل النفي من منظوره .

شَغَل الإثبات و النفي حيّزاً معتبراً في تفسير التحرير و التنوير فقد أربى عن ستمائة موضع* أكثرها في دراسة النفي في مقابل الإثبات .

لم يخرج ابن عاشور عن القاعدة التي أجمع عليها النحاة : نحاة العربية و التي مُفادها أنَّ الإثبات هو الأصل و أن النّفي فرع عنه ،إذ لهذه القاعدة أثر واضح في تحديد دلالات و مقاصد النص القرآني من منظوره ، سنقف على بعض الأمثلة فيمايلي :

النفي الوارد في قوله تعالى: "ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ١٩١ آل عمران(191)، يقول ابن عاشور : « و معنى ما خلقت هذا باطلاً ، أي خلقاً باطلاً ، أو ما خلقت هذا في حال أنه باطل ، فهي حال لازمة الذكر في النفي و إن فضلةً في الإثبات ، كقوله : "وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ٣٨ الدخان(38) ، فالمقصود نفي عقائد من يفضي اعتقادهم إلى أنّ هذا الخلق باطل أو خُلِّي عن الحكمة ، **و العربُ تبني صيغة النّفي على اعتبار سبق الإثبات كثيراً**»(21) .

يؤدي لفظ [**كثيراً**] في آخر الفقرة وظيفة **الموجّه الدلالي** ، إذ يكاد ابن عاشور يجزم بأنّ العرب تبني النفي على أساس أنّ الإثبات سابق له ، و يظهر الإثبات في خطابه التفسيري في قوله : **فالمقصود نفي عقائد من يفضي اعتقادهم إلى أنَّ هذا الخلق باطل أو خُلِّيَ عن الحكمة** ، إذن هناك اعتقاد سابق مفاده أن المشركين كانوا يعتقدون أن هذا الخلق باطل أو ما إلى ذلك من الاعتقادات الفاسدة .

يؤكد ابن عاشور اعتناقه لفكرة النحاة بشأن النفي و الإثبات في موضع قوله تعالى : "ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبۡلُۚ كَذَٰلِكَ نَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٧٤ يونس (74). إذ يقول :« ... وصيغ النفي بصيغة لام الجحود مبالغة في انتفاء الإيمان عنهم بأقصى أحوال الانتفاء ، حتّى كأنهم لم يُوجدوا لأن يؤمنوا بما كذبوا به (...) و دَلَّ قوله : بما كذّبوا به من قبل أنَّ هناك تكذيباً بادروا به لرسلهم ...»(22) .

المنارة للاستشارات

إنّ الدلالة المقصودة من قوله تعالى : **بما كذّبوا به من قبل** إثباتٌ صريح للكفر في حقهم ، ومن ثمَّ فإنَّ إثبات الإصرار على الكفر منهم يُقابله نفي الإيمان عنهم ، و عندئذٍ يتبين لنا مدى أهمية التلازم الثنائي بين الإثبات و النفي في كشف مقاصد القرآن الكريم و معانيه .

إنَّ طبيعة بنية النفي التي هي :**واسم النفي (الحرف) + لام الجحود = المبالغة في النفي** يقابلها و يُسهِم في تكوينها طبيعة الإثبات التي هي : إصرار من الكفار على التكذيب مصحوب بإصرار من الأنبياء و الرسل على دعوتهم إلى الإيمان .

يأخذ التلازم بين الإثبات و النفي في الخطاب التفسيري صورة أخرى حاول ابن عاشور توضيحها و بيان دورها في إجلاء مقاصد القرآن الكريم من خلال قوله تعالى : **" أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾ العنكبوت (68)** .

يُعلِّق ابن عاشور على الآيةو دلالتها بقوله : « و الهمزة في أليس في جهنّم مثوى للاستفهام التقريري ، و أصلها : إمّا الإنكار بتنزيل المقرّ منزلة المنكر ليكون إقراره أشدَّ لزوماً له ، و إمّا أن تكون للاستفهام فلمّا دخلت على النفي أفادت التقرير لأنّ إنكار النفي إثبات للمنفي ، و هو إثبات مستعمل في التقرير على وجه الكناية ...»**(23)**

إذاً يقوم التلازم بين الإثبات و النفي على أساس أنَّ إنكار النفي إثبات للمنفي و يمكن ترجمته في شكل رياضي كما يلي :

- (النفي) ⟵ - (-) = +

إذاً –(النفي) = +

عندما نتتبع معالجة ابن عاشور لطبيعة العلاقة السائدة بين الإثبات و النفي من حيث دورها في إجلاء المعاني و المقاصد القرآنية نجده يغوص قليلاً في عمق العلاقة بينهما من حيث إنهما يشتركان في العلاقة الإسنادية ، يقول ابن عاشور في تفسير قوله تعالى : **"إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾ الأنعام (134)** ،« و مجيء الجملة اسمية في قوله [**و ما أنتم بمعجزين**] لإفادة الثبات و الدَّوام في نسبة المسند إلى المسند إليه ، و هي نسبة نفيه عن المسند إليه لأنَّ الخصوصيات التي تعتبر في حالة الإثبات تعتبر في حالة

النّفي ، إذ النفي إنّما هو كيفية للنّسبة ، و الخصوصيات مقتضيات أحوال التركيب... »(24)

يهدف ابن عاشور في هذا الموضع إلى تقرير حقيقة نحوية بلاغية متعلقة بالإثبات و النفي وهي المتمثلة في اشتراكهما على مستوى العلاقة الإسنادية من خلال قوله : [لأنّ الخصوصيات التي تعتبر في حالة لإثبات تعتبر في حالة النفي] و هي الفكرة نفسها التي يُعبّر عنها شكري المبخوت في قوله : « و معنى هذا أنّ النّسبة و الإسناد (أو لنقل النسبة الإسنادية) لا يمثّلان الخبر و لا يُميّزان الإثبات والنّفي فهما قائمان في جميع الكلام خبراً و غير خبر »(25) .

و هي الفكرة نفسها تقريباً* التي أوردها خالد ميلاد قبله (2001) بشيء من التفسير و التمثيل والتعليل في معرض تسجيل مجموعة من النتائج التي توصل إليها عقب دراسته لقضية الواجب و غير الواجب عند سيبويه ، و اختلاف درجات الاعتقاد إثباتاً و نقياً ، حيث يقرر (ميلاد) في النتيجة الخامسة ما يلي :

« إنّ هذا الإثبات موجباً أو سالباً هو حقيقة العلاقة التي يحدثها المتكلم بين المسند و المسند إليه و هو علاقة تمثل قيمة دلالية قد تتلون ألواناً و تختلف درجات، و لكنّها لا تخرج عن كونها إثباتاً أو نفياً ...»(26) .

يقرر ابن عاشور أنّ للإثبات و النفي تلازماً و تماثلاً على مستوى طبيعة العلاقة الإسنادية ، وهو ما انتهى إليه بعض الدارسين المعاصرين ، إلاّ أنه يثبت في الوقت ذاته للإثبات و النفي اختلافاً بقوله : « و ليس يختلف النفي عن الإثبات إلاّ في اعتبار القيود الزائدة على أصل التركيب ، فإنّ النفي يعتبر متوجّهاً إليها ... »(27) ، إنّ أول ما يلفت الانتباه في عبارة ابن عاشور صياغتُها بطريقة القصر (النفي و الاستثناء) مبالغة منه في التأكيد على أنّ النفي يُفارق الإثبات في الواسم الحرفي الذي أشار إليه النحاة أو ما اصطلحوا عليه بـ : تعجيم الصدر بحرف النفي .

كما تظهر مفارقة الإثبات للنفي في الدراسات النحوية في كون الإثبات قد يحصل بغير الحرف ، « إنّ الإثبات بخلاف النفي و التوكيد ، قد يكون بغير حرف يدلُّ عليه ، و نحن

المنارة للاستشارات

نفترض مبدئياً أنّ الإثبات و النفي و التوكيد معان يمكن أن يجرّد لها موضع نحوي يحتل الصدارة في الجملة و هو موضع يمكن أن يعجّم كما يمكن ألاَّ يُعجَّم ... »**(28)** .

إنّ تركيز النحاة على الواسم الحرفي الذي له محل الصدر له أهمية كبيرة ذكرها بعض الدارسين تتمثل في أمرين : «**أحدهما** تغيير معنى الكلام ، و **الآخر** التأثير في مضمون الكلام ، أما تغيير معنى الكلام فيقتضي اعتبار الإثبات أصلا و بقية أنواع الكلام بما في ذلك النفي فروعاً و الوجه في ذلك أنَّ الإثبات لا يحتاج إلى واسم إذْ يكفي فيذلك خُلُوّ الصَّدر من مغيّرات الكلام ... »**(29)** في هذا الكلام تدليل ضمني على أنَّ الإثبات أصل بموجب أنَّه قد لا يحتاج **الواسم الحرفي** ، و إنّما يكون خلو صدر الكلام من الواسم الحرفي دليلاً عليه ، و من ثمَّ نستطيع القول في هذه الحالة إنَّ عدم الوسم وسم في مقابل الوسم الحرفي أو الفعلي .

يمكننا عندئذ ترجمة تلك المعاني على الشكل الآتي :

1) (لا) وسم = إثبات = مجرّد إثبات
2) (لا) وسم = إثبات + وسم = توكيد = معنى زائد عن الإثبات
3) إثبات + (لا) وسم = نفي = معنى زائد عن الإثبات .

من خلال ما سبق تتأكد لنا أهمية الصدر في توجيه الكلام و التأثير فيه من جهة لكون هذه البنية ذات علاقة مباشرة بما يُعرف بقصد المتكلم إذْ على مستوى صدر الكلام يظهر حرص المتكلم على تبليغ مقاصده ، و من جهة أخرى يظهر لنا أن صدارة الحرف مسألة وضعية (نظامية) محسومة منذ البداية لدى النحاة و البلاغيين يقول الرضي الاستراباذي على سبيل المثال : «قوله لها صدر الكلام* كل ما يُغيّر معنى الكلام و يؤثر في مضمونه و كان حرفاً فَمَرْتبته الصّدر كحروف النفي (...) و كحروف التنبيه و الاستفهام و التشبيه و التحضيض و العرض و غير ذلك »**(30)** .

و تبرير ذلك حسبه يرجع إلى ما يقتضيه التواصل الناجح بين الطرفين فيما يتعلق بوضوح المقاصد «و إنَّما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبني السَّامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلم ...»**(31)** .

إنَّ علّة حرص النحاة على صدارة " المغيِّر " : مغيِّر الكلام أو العامل الحجاجي كما في الدراسات التداولية أمران هما :

أولا: مراعاة السّامع بحيث إذا تأخر المغيّر عن صدر الكلام وقع السامع في حيرة بشأن فهم مراد المتكلم ،«... إذْ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيِّر فَأُخّر ، (...) لتردد ذهنُه [السامع] في أنَّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنّه خال عن جميع المغيّرات ، أو أنَّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيّر ، فيبقى في حيرة »(32) . إذا لم يكن اهتمام النحاة قديماً منصباً على البنية (النظام) فقط ، و إنما كانوا أكثر اهتماماً بالاستعمال و نصّ الرضي خير دليل .

ثانياً :الاعتناء بقصد المتكلم ، إذ لا يُعقل أبداً أن يُنشئ المتكلم كلاماً و لا يهتم لأمر قصده و مراده منه ، فمن خصائص كل مستعمل اللّغة الحرص على مقاصده ، و قد أمدّه الوضع بإمكانية أن يصدّر كلامه بما له علاقة خاصة بما يعلمه و يعتقده و ما يريده متكلماً ، إذا فما جدوى الحرص على أهمية تعجيم صدر الكلام بما يُعرف بـ : الواسم ؟ «... و إنْ أظهرها [الواسمات] المتكلم فإنما يظهرها ليَسِم تلك العلاقة الإعرابية و يعينها بدرجة من درجات اعتقاده ،فهي معنى زائد إيجاباً أو سلباً عن مجرّد الإثبات ، و تلك الزيادة يحكمها المقام و السياق و الأحوال ، و هي ليست زيادة في أصل المعنى و إنّما هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية و بالأحداث في الكون من ناحية ثانية»(33) .

إذا كان من حق حرف النفي الصدارة لأنه يُغير من معنى الكلام **أولاً** ، و يؤثر في محتواه **ثانياً** فإن تغيير معنى الكلام يظهر في ذلك المعنى الزائد عن مجرّد الإثبات (إيجاباً أو سلباً) ، و أنّ تلك الزيادة في المعنى تتعلق أساساً بطرفي التواصل (المرسل ، المتلقي) من حيث إنها تعبّر عن طبيعة علاقة كل منهما بالآخر مقاصدياً ، و عن علاقتهما بالمقام التخاطبي. وعلى اعتبار النفي مستوفياً الشروط المشار إليها سالفاً فإننا في هذه المقاربة نسعى إلى تسليط الضوء على طبيعة و قوة ذلك المعنى الزائد الذي يُعبّر عنه المتكلم من خلال النفي من منظور ابن عاشور.

المنارة للاستشارات

حجاجية عامل النفي :

أ) **<u>النفي عامل حجاجي</u>** : يتنزّل موضوع العوامل و الروابط الحجاجية في الدّراسات الحجاجية المعاصرة ضمن ما يعرف باسم الحجاجيات اللغوية أو اللسانية ، و يرجع الفضل في دراسة هذا النوع من الحجاجيات و البحث فيه إلى كلّ من : "ديكرو " و" أونسكمبر" من خلال مؤلفهما المشترك " الحجاج في اللغة " **L'argumentation dans la langue**(1983م) .

يقتضي البحث في موضوع العوامل الحجاجية الإشارة إلى الفرق الذي أقره الباحثون بينها و بين الروابط الحجاجية ،إذ يكتسي العامل و الرابط الحجاجيين دلالات متعددة بما في ذلك الدلالات الحجاجية و يتوقف الأمر على طبيعة السياق الذي يردان فيه ، بينما تعتبر الوظيفة التي يضطلع بها كل منهما أهم معيار للتفريق بينهما : «فالعامل هو الذي يربط بين وحدتين دلاليتين داخل فعل لغوي بعينه ، فهو على هذا الأساس موصل قضوي، أمّا الرابط فهو الذي يربط بين فعلين لغويين اثنين ، و من ثَمَّ فهو موصل تداولي»**(34)**، يبدو– في الظاهر– أنَّ الفرق بين العامل و الرابط متعلق بوظيفة كل منهما وهي حسب ما سبق ذكره مجرّد الوصل أو الربط ، لكنّ الفرق في طبيعة مَحلّ الوظيفة ، «إنَّ بينهما اختلافاً من جهة كيفية تعلقهما بالقضية التي يدخلان عليها ، فالعامل يعمل في القضية فيحولها في كلّيتها ، أمّا الرابط فيقتحم القضية مفككاً مكوناتها ليحمل عليها بهذه الصورة المفككة »**(35)** ، و مهما يكن من أمر الاختلاف بين الروابط و العوامل الحجاجية فإننا في هذا الموقف نركّز على طبيعة و حدود الوظيفة التي يؤديها العامل الحجاجي في مقابل وظيفة الرابط الحجاجي ، و آخر ما نسجله بخصوص وظيفة العامل الحجاجي هو أنّ العامل الحجاجي يؤدي وظيفتين أخريين أساسيتين هما :

أ- لا يضيف العامل الحجاجي معنى جديداً إلى الملفوظ الذي يرد فيه و لكن يعمل على تقوية موقف الذات المتلفظة من المحتوى المصرّح به .

ب- يعمل العامل الحجاجي على توجيه الملفوظ حجاجياً ، إذ لا يضيف العامل الحجاجي معنى إخبارياً جديداً للملفوظ ، و إنما يشحن و يحوّل المحتوى الإخباري لتتمكن الذات المتلفظة من تحقيق غاياتها و استراتيجياتها الحجاجية .

و من ثمّ فإنَّ هناك تساندا واضحاً بين هاتين الوظيفتين ، إذْ تهيئ الوظيفة الأولى الذات المتلفظة لأجل تحقيق الغاية الحجاجية و تلك هي الوظيفة الثانية للعامل الحجاجي.

ب) <u>النفي موجه حجاجي</u> :

في معرض حديثنا عن تلك العلاقة التلازمية بين الإثبات و النفي انتهينا إلى نتيجة أشارت إليها بعض الدراسات الحديثة* و التي مُفادها أنَّ الإثبات إثباتان : إثبات موجب و إثبات سالب «و إنَّ هذا الإثبات موجباً أو سالباً هو حقيقة العلاقة التي يحدثها المتكلم بين المسند و المسند إليه ، و هو علاقة تمثل قيمة دلالية قد تتلون ألواناً و تختلف درجات ، و لكنّها لا تخرج عن كونها إثباتاً أو نفياً »(36)

إنَّ أهم ما يُلفت الانتباه في قول خالد ميلاد هو ربط الإثبات بنوعيه الموجب و السالب بالمتكلم على أساس أنّ الإثبات لا معنى له بعيداً عن إرادة المتكلم و معتقده ، و ما دام **الإثبات السالب** هو النفي الذي له علاقة وطيدة بالإثبات في الحالة الطبيعية أو مجرّد الإثبات كما وسمه ميلاد خالد أو ما يمكن أن نسميه بـ: **<u>الإثبات في درجة الصفر</u>** ، فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو ، ما هي مبررات حجاجية النفي قسماً من أقسام الكلام ؟

تظهر حجاجية النفي فيمايلي : أ- لا يمكن التعبير عن معنى ذي فائدة إلاّ من خلال الخضوع لقانون اللغة و نظامها (النحو) الذي قررعلماؤه أنّ النفي لا يحصل إلا باستعمال أدوات تعرف بـ أحرف النفي .

ب- تحتل أحرف النفي صدر الجملة «و يمثل الصَّدر بالحرف أمرين **أحدهما** تغيير معنى الكلام و**الآخر** التأثير في مضمون الكلام ...»(37) ، و من ثمَّ كانت الأحرف عموماً و أحرف النفي خاصة دليلاً على المعاني الكامنة في اعتقاد المتكلم لذلك استحقت موقع الصّدر ، و لو تأخر موقعها لاضطرب السامع في فهم مراد الكلام .

المنارة للاستشارات

و نلاحظ عندئذٍ أن علماء النّحو عندما برّروا صدارة الحرف علّقوا ذلك بالاستعمال في مقابل الوضع ، و من ذلك ربطهم تلك القضية بطرفين أساسيين هما طرفا كل تواصل (المرسل ، المتلقي) ، ويُنزّل هذا النزوع لدى نحاة العربية ضمن المنحى التداولي بامتياز ، فكما ترتبط الدلالة بالبنية ترتبط بالظروف و الملابسات و المقام الذي من أهم عناصره المرسل و المتلقي ، و على اعتبار حرف النفي عاملاً حجاجياً ، فإنه «يؤدي ذلك إلى تحويل الطاقة الحجاجية لهذا الملفوظ »**(38)** ، إنَّ تحويل الطاقة الحجاجية للملفوظ هو ما سماه "ديكرو" من بعد بـ : التوجيه الذي «يحصل في مستويين : مستوى السامع ، و مستوى الخطاب نفسه خاصة مع ما بين المستويين من تداخل ... »**(39)**، لكن عندما تتأمل الأمر نجد أنّ أثر النفي عاملاً حجاجياً لا يقف عند حدّ التأثير في السّامع و في الخطاب ، بل يتعداهما إلى المتكلم «فالنّفي لا يضيف معنى جديداً إلى الملفوظ الذي يرد فيه بقدر ما يؤشر لموقف الذات المتلفظة»**(40)** .

في هذا الكلام توجّه واضح نحو الإقناع : إقناع المتكلم السّامع بإشعاره بحضوره ، و من ثمّ السعي إلى تبليغ مقاصده و إقناعه بها على المستوى الذهني **أولاً** ثم على المستوى السلوكي **ثانياً** ، يمثل هذا الرأي الشق الأول لعمل النفي حجاجياً و المتسلِّط على الذّات المتكلّمة و ما تريده من مقاصد عقب إنشاء هذا الخطاب المنفي لدى الذات المستمعة ، أمّا الشق الثاني لعمل النفي فيظهر في شحن و تحويل المضمون الإخباري (مستوى الخطاب) «ليؤدي وظيفة حجاجية تتلاءم مع الإستراتيجية الحجاجية للمتلفظ»**(41)** و عندئذ يحصل **التعاضد** بين التوجيه الحجاجي الحاصل على مستوى الخطاب مع عمل النفي الأول و هو إبراز الذات المتكلمة .

ننتقل - بعد هذا العرض النظري – إلى فحص طبيعة تعامل ابن عاشور مع النفي عاملاً حجاجياً في الخطاب التفسيري ، و نشير في مستهل ذلك أننا قمنا بتتبع مواضع النفي التي عرض لها ابن عاشور في تفسيره على امتداد **ثلاثين جزءً** ، و استقرّ لدينا أنّ المادة العلمية معتبرة و متنوعة تتطلب جهداً و وقتاً لأجل تصنيفها و ترتيبها ثمّ الوقوف على أهم القيم الحجاجية التي أشار إليها ، و من ثَمَّ التعليق عليها و تثمينها كما يلي :

1) **<u>النفي بالجملة الاسمية موجّه حجاجي :</u>**

أشار ابن عاشور في تفسير قوله تعالى : "وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨ البقرة (08) إلى البعد الحجاجي لعامل النفي الذي جاء مقترناً بالجملة الاسمية بقوله : «... وقوله[**وما هم بمؤمنين**] جيء في نفي قولهم بالجملة الاسمية و لم يجيء على وزان قولهم : **آمنا** بأن يُقال : و ما آمنوا لأنهم أثبتوا الإيمان لأنفسهم كان الإثبات بالماضي أشمل حالاً لاقتضائه تحقيق الإيمان فيما مضى بالصراحة ودوامه بالالتزام لأنّ الأصل ألاّ يتغير الاعتقاد بلا موجب (...) فكان قوله [**وماهم بمؤمنين**] دالاً على انتفائه عنهم في الحال ، لأنّ اسم الفاعل حقيقة في زمن الحال و ذلك النفي يستلزم انتفاءه في الماضي بالأولى ...»(42)، يظهر من خلال كلام ابن عاشور أنَّ حقيقة النفي عنده رَدُّ أو ترديد على قول سابق (جيء في نفي قولهم) فلم تُفد جملة [**و ما هم بمؤمنين**] معنى جديداً لدى السامع ، فقد قال الكفار من قبل [**آمنا**] ، و ما دام الأمر كذلك فما جدوى تكرير ذلك المحتوى (الإيمان) بجعله منفياً عنهم و في شكل جملة اسمية لا فعلية ؟ يجيب ابن عاشور عن ذلك مظهراً البعد التوجيهي لعامل النفي من خلال قوله : « ... و لأنّ الجملة الفعلية تدل على الاهتمام بشأن الفعل دون الفاعل فلذلك حكى بها كلامهم (...) و الجملة الاسمية تدل على الاهتمام بشان الفاعل أي إنّ القائلين [**آمنا**] لم يقع منهم إيمان فالاهتمام بهم في الفعل المنفي تسجيل لكذبهم...»(43) و ممّا يُستفاد من تعليقات ابن عاشور على هذه الآية أنّ الجملة الاسمية المنفية [**و ما هم بمؤمنين**] تعكس نفي العلاقة الإسنادية بين الكفار و صفة الإيمان ، و في ذلك تأكيد على كذبهم و ادّعائهم ، و لم يكن هذا التوجيه الحجاجي في المعنى لِيتمَّ لولا ورود هذا الخطاب القرآني في شكل جملة اسمية يقع الاهتمام فيها أساساً بالفاعل دون الفعل ، كما يستفاد من كلامه أنَّ حقيقة الجملة المنفية قيامّها على الردّ على جملة سابقة (إثبات) ، وفي ذلك تأكيد لذلك التلازم بين الإثبات والنفي .

2) **اقتران النفي بحرف الجرّ موجّه حجاجي :**

يشكل اقتران النفي ببعض الحروف كحرف الجرّ مثلاً **توجهاً حجاجياً مضاعفاً** ، إذ يحتوي عامل النفي في الأصل على قيمة دلالية إضافية لا على أصل المعنى فقط ، « و إنّما

المنارة للاستشارات

هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية ، و بالأحداث في الكون من ناحية ثانية»**(44)** لقد حرص ابن عاشور على إبراز تلك القيمة الدلالية الإضافية لعامل النفي في القرآن الكريم ، و بيان مدى إسهامها في توجيه السّامع إلى دلالات مخصوصة ، إذاً فاقتران عامل النفي بحرف الجرّ الزائد يشكلّ **عملاً توجيهياً** آخر جديداً **يتآزر** مع توجيه النفي، ومن أمثلة ذلك ما ورد عنه في تفسير قوله تعالى: **"وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ المائدة (116)** ونظائر ذلك كثير*

يقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية : «... و الباء في قوله [**بحق**] زائدة في خبر ليس لتأكيد النّفي الذي دلّت عليه ليس ...»**(45)** ، يشير ابن عاشور إلى أنّ هذه الحجة المنفية (**ما ليس لي بحق**) تتجه نحو نتيجة أساسية بالنسبة لسيدنا عيسى عليه السلام و هي إثبات براءته ممّا أدّعاه قومه عليه وأمّه وقد ورد ذلك في سياق حوار بينه و بين الله تعالى (**طبعاً سيحصل هذا الحوار يوم القيامة – كما يقول المفسرون – بدليل صيغة الأفعال الماضية الغالبة على الحوار**)، والملاحظ أنّ عامل النفي في هذه الآية وقع كذلك توكيداً أو نفياً مضاعفاً بحكم مجيء جملة [**ما ليس لي بحق**]عقب جملة [**ما يكون لي**]

و هي منفية بصيغة الجحود وظيفتها تأكيد النفي و المبالغة فيه* ثمّ جملة [**ما ليس لي بحق**] التي وظيفتها الحجاجية تأكيد النفي نظراً لاقترانها بحرف الجرّ الزائد (الباء) و من ثمَّ تحوي الآية **116** عاملي نفي حجاجيين ، يفضي التوجيه الحجاجي فيهما إلى نتيجة واحدة هي : تبرئة سيدنا عيسى – عليه السلام – نفسه مما ادّعاه عليه قومه .

3) <u>اقتران النفي بـ : الجملة الاسمية و حرف الجرّ موجه حجاجي مضاعف</u>

قد يقتضي السياق التخاطبي المبالغة في النفي بشكل يتناسب مع التوجيه الحجاجي المتعلق بالطرف المحاجج ، كما هو حال سيّدنا موسى – عليه السلام – مع قومه الذين وصفهم القرآن بأنهم كانوا حريصين جداً على تيئيسه من إيمانهم به في قوله تعالى:"**قَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ الأعراف (132)**

في تفسير هذه الآية يوجّه ابن عاشور القارئ إلى مدى فاعليه عامل النفي موجّهاً حجاجياً خاصة عند اقترانه بـ : الجملة الاسمية و حرف الجرّ (الباء) فيقول : «و جملة [**فما نحن لك بمؤمنين**] مفيدة المبالغة في القطع بانتفاء إيمانهم بموسى لأنهم جاءوا في كلامهم بما حوته الجملة الاسمية التي حكته من الدلالة على ثبوت هذا الانتفاء و دوامه ، و بما تفيده الباء من توكيد النفي ، و ما يفيده تقديم مُتعلق مؤمنين من اهتمامهم بموسى في تعليق الإيمان به المنفي باسمه»**(46)** ، إذاً هناك تكثيف في عملية **التوجيه الحجاجي** من خلال **تعاضد** ثلاثة موجهات مع النفي ، و ذلك كله بهدف خدمة النتيجة النهائية وهي المبالغة في تيئيس موسى – عليه السلام – من الإيمان به .

4) <u>اقتران النّفي بصيغة الجحود :</u>

يمثّل اقتران النفي بصيغة الجحود (**ما كان، لم يكن**) صورة من صور توكيد النفي نظراً للظروف و الملابسات التي يرد فيها التعبير بالنّفي ، و ما تستدعيه تلك المقامات من تأثير في المتلقي ، و من ثَمَّ يحقق عامل النّفي **حجاجيته** ، و هو ما يحرص ابن عاشور على إبرازه و هو بصدد بيان مقاصد الآيات و دلالاتها من ذلك قوله تعالى : **"مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾**

آل عمران (79) ، فقال ابن عاشور:« و قوله : [**ما كان لبشر**] نفي لاستحقاق أحد لذلك القول (...) ، فلمّا أريدت المبالغة في النفي عَدَل عن نفي الفعل إلى نفي المصدر الدّال على الجنس ، (...) و هذه اللام هي أصل لام الجحود التي في نحو [وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾] **[الأنفال (33)]** فتراكيب لام الجحود كُلّها من قبيل قلب مثل هذا التركيب لقصد المبالغة في النّفي ... »**(47)** .

إنّ المبالغة في النفي هي من صميم **التوجيه الحجاجي** لعامل النفي إذْ إنّها تستند إلى ظروف وملابسات أشار إليها ابن عاشور في بداية تفسير الآية بقوله : « ... إذ تقول النصارى على المسيح أنّه أمرهم بعبادته فالمراد بالبشر عيسى - عليه السلام – و المقصود

المنارة للاستشارات

تنزيه عيسى عن أن يكون قال ذلك ردّاً على النصارى ... »**(48)** ، إذا فموقف الردّ موقف محاججة استدعى المبالغة في النفي تبرئة لعيسى عليه السلام ، نسجل هنا أن ابن عاشور عندما تحدث عن **التوجيه الحجاجي** لعامل النفي استدعى ظروفاً وملابسات مقامية أعطت لعامل النفي بصيغة الجحود قوته الحجاجية ، لقد أشار إلى موقف الردّ على النصارى الذين ادّعوا على عيسى عليه السلام و كأنّ هذا الموقف بمثابة **الضامن**– على رأي تولمين – الذي يسمح بالانتقال من المعطى إلى النتيجة أو بمثابة **الموضع** على رأي "ديكرو " و "أونسكونبر" الذي يحقق الرّبط الخطابي بين **الحجة ق1** و **النتيجة ق2** ، و يظهر ذلك في تنازلهما عن فاعلية العامل في التوجيه الحجاجي لصالح**الموضع** الذي يؤدي عمل المسوغ الذي يحقق و يضمن الانتقال من المقدمات إلى النتائج « ... هكذا إذاً يقرر "أونسكومبر" و "ديكرو" أنّ الترابط الخطابي بين **الملفوظ/الحجةوالملفوظ/النتيجة** يتحقق دائماً عبر إعمال مبادئ عامة أو **مواضع** ... »**(49).**

إذاً يجمع ابن عاشور بين دور عامل النفي و الظروف والملابسات المقامية في عملية التوجيه الحجاجي للنفي الوارد في الآية ، و نظائر* هذا النوع من النفي متعددة أشار إليها و أحال القارئ إلى الرجوع إلى الشاهد الأول الذي اخترناه .

و الملاحظ أن ابن عاشور عَمَد خلال تتبع حجاجية عامل النفي إلى كشف بعض خصوصياته مقترناً بصيغة الجحود ، إذ يقترن النفي بهذه الصيغة ببعض الحروف التي تزيد من توجيهه مقاصديا من ذلك دخول حرف الجرّ"من " على المقصود بالنفي (الحيّز) في مثل قوله تعالى : **"وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍۚ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٨﴾ يوسف (38)**

يقول ابن عاشور معلّقاً و موجّهاً « .... ولا يخفى ما تقتضيه صيغة الجحود من مبالغة انتفاء الوصف على الموصوف (...) ، و من في قوله {من شيء} مزيدة لتأكيد النفي ، و أدخلت على المقصود بالنّفي »**(50)**.

إذاً هناك تتابع على سبيل **التعاضد** بين عامل النفي (ما) و صيغة الجحود (ماكان) و حرف الجرّ (من) ، إنّ هذه العوامل مقتضيات لمقام حجاجي بين يوسف – عليه السلام

–و قومه إذْ هو حريص على إقناعهم بسلامة ماضيه (آبائه و أجداده) من الشرك ، و كأنه يجيب عن سؤال على سبيل الاستئناف البياني ليحصل الاقتناع لدى السّامع .

5) **النّكرة في سياق النفي موجّه حجاجي :**

قد يقترن النفي بالنكرة فيكتسب دلالة إضافية ، و يُعبّر النحاة عن هذه الحالة بقولهم النكرة في سياق النفي ، و يظهر **التوجيه الحجاجي** عندئذ في كون التركيب قد اكتسب **شحنة حجاجية** تناسب مقاصد المتكلم و استراتيجياته التواصلية ، فلم يغفل ابن عاشور الإشارة إلى القيمة الدلالية لعلاقة النفي مقترناً بالنكرة .و قد ورد ذلك في مجموعة من الشواهد* اخترنا منها قوله تعالى **:"يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ المائدة (106)** .

يوجه ابن عاشور دلالة هذه الآية بترجيح تعلّق الجملة المنفية بالقسم فيقول : « .... فإنّ القسم أولى بالجواب لأنه مقدّم على الشرط (...) فضمير به عائد إلى القسم المفهوم من : **فيقسمان** ، و قد أفاد تنكير ثَمناً في سياق النفي عموم كُلّ ثمن »**(51)** . نخلص من **توجيهات** ابن عاشور الحجاجية إلى أنّ عامل النفي بـ : لا إذا ورد مقترناً بالنكرة كان ذلك دليلاً على دلالة العموم ، و تزداد الطاقة الحجاجية لعامل النفي مع النكرة إذا جاء معززاً بحرف الجرّ (من) في مثل قوله تعالى : **"وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۥ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾**

يقول ابن عاشور : « و مقالهم هذا يعمُّ جميع البشر لوقوع النكرة في سياق النفي لنفي الجنس ، و يَعمُّ جميع ما أنزل باقترانه بـ : من في حيّز النفي للدّلالة على استغراق الجنس أيضاً ، و يعمُّ إنزال الله تعالى الوحي على البشر بنفي المتعلق بهذين العمومين »**(52)** ، وردت هذه الآية في سياق **مناظرة** بين أحد أحبار يهود المدينة و الرسول صلى الله عليه و سلم إذْ قال له الرسول صلى الله عليه و سلم : « أنشدك بالذي أنزل التوراة على موسى

المنارة للاستشارات

أما تجد في التوراة أنّ الله يبغض الحبر السَّمين ، فغضب و قال : ما أنزل الله على بشر من شيء »(53) إنّ هذه المقالة الواردة في الآية خطابٌ منقول واقع في سياق حجاجي أدى فيه عامل النفي بـ : لا ، وظيفة العموم ، و ازداد العموم تأكيداً و استغراقاً للجنس باقتران النفي **بموجه حجاجي** آخر هو حرف الجرّ مِن »*

يستوقفنا ابن عاشور عند خصوصية حجاجية أخرى لعامل النفي في حال اقترانه بالفعل في مثل قوله تعالى : " مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ (02) ، قائلاً : « و وقوع فعل أنزلنا في سياق النفي يقتضي عموم مدلوله ، لأنّ الفعل في سياق النفي بمنزلة النكرة في سياقه ، و عموم الفعل يستلزم عموم متعلقاته من مفعول و مجرور ، فيعمُّ نفي جميع كلّ إنزال للقرآن فيه شقاء له ، و نفي كل شقاء يتعلق بذلك الإنزال ، أي جميع أنواع الشقاء ، فلا يكون إنزال القرآن سبباً في شيء من الشقاء للرسول صلى الله عليه و سلم »(54)، يركزّ ابن عاشور في تعليقه على هذه الآية على مدى تأثير عامل النفي المقترن بالفعل ، و كما هو معلوم لم تضف الآية معنى جديدا بالنسبة للمخاطَب (الرسول صلى الله عليه و سلم) و لكن وجّهت الدلالة إلى السامع بضرورة الاطمئنان إلى أنّ إنزال القرآن عليه لا يسبب له أيّ شقاء مهما كان نوع الشقاء ، و منزلة هذه الدلالة تمهيد من الله تعالى وتهيئة للرسول صلى الله عليه و سلم لإدراك مهمته و رسالته الأساسية و هي التبليغ و التذكير إضافة إلى الردّ على كفّار قريش الذين زعموا أنّ محمدا سيشقى بسبب خروجه على دين آبائه .

6) **الفرق الوظيفي بين أدوات النفي موجه حجاجي :**

أشار نحاة العربية إلى الأدوات التي يتحقق بها معنى النفي في الإنجاز و إلى جانب ذلك رتبوا تلك الأدوات من حيث قوة دلالتها على النفي و بيّنوا بدقة علاقتها بعضها ببعض من حيث درجة و قوة التعبير عن النفي ، و لم يكن هذا العمل لذاته ، بل إنّ المقصود منه ربط بنية الحرف بالاستعمال ، أي مراعاة الظروف و المقامات التي تطرأ على مستعمل اللّغة فيكون بموجب ذلك حريصاً على استعمال حرف النفي الذي يُعبّر عن المقصدية على الوجه الصحيح ، وفي هذا العمل دليل واضح على وجود فرق بين حروف النفي من حيث

الشكل **أولاً** و من حيث الاستعمال **ثانياً** و إن اشتركت في الأصل (الباب) بدلالتها على النفي كلها ، و كان من نتائج ذلك أنّ النفي درجات كما أنّ الإثبات درجات .

لقد أبرز ابن عاشور الفرق الحاصل بين دلالات أحرف النفي من حيث أثرها في مقاصد القرآن ودلالاته ، إذْ بيّن دورها في **توجيه المعنى ومن ثمّ حجاجيتها** في مثل قوله تعالى : **"أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ البقرة (214) .**

يتدرج ابن عاشور في دراسة حروف النفي من حيث علاقتها بالمقاصد القرآنية إذْ يشير في تفسير هذه الآية إلى اشتراكها في الدلالة على النفي ثمّ ينتقل إلى بنيتها التي تختلف عن غيرها من الحروف ويُبيّن علاقة ذلك بالدلالة الخاصة على النفي في سياق تعليلي واضح من خلال قوله : « و "لمّا" أخت " لم " في الدلالة على نفي الفعل و لكنّها مركبة من : "لم" و "ما" النافية فأفادت توكيد النفي ، لأنها رُكّبت من حرفي نفي » **(55)**، يرتبط عامل النفي **حجاجياً** من منظور ابن عاشور ببنية حرف النفي " لمّا " المركب من حرفين **لم + ما** (النافية) و قد عمل النفي المضاعف على توجيه الدلالة نحو التوكيد ، أي توكيد نفي دخول الجنّة دون صبر على البلاء و الامتحان في الدنيا، وذلك بمناسبة عبّر عنها بقوله : «.... ويكون أيضاً تمهيداً لقوله : **"كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ (البقرة 216)** ، و قد روي عن أكثر المفسّرين الأوّلين أنّ هذه الآية نزلت في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجَهد و الشّدائد فتكون تلك الحادثة زيادة في المناسبة »**(56)**.

الملاحظ في تتبع ابن عاشور للنفي عاملاً حجاجياً أنّه لم يكتف بإبراز التوجيه الحجاجي الحاصل (التوكيد) بموجب نفي مضاعف، وإنّما تجاوز بنية حرف النفي إلى حالة السامع الذهنية بقوله :« ... ومن هذا كان النفي بها **[أي لمّا]** مُشعراً بأنّ السّامع كان يترقب حصول الفعل المنفي بها فيكون النفي بها نفياً لحصول قريب ...»**(57)**.

المنارة للاستشارات

و في موضع آخر يواصل ابن عاشور اهتمامه بالتفريق بين وظائف حروف النفي و يقارن بينها على اعتبار أنّ ذلك الفرق الوظيفي موجّه **حجاجي** من ذلك في قوله :"**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾** آل عمران (142) ، فيقول في ذلك : « و "لمّا" حرف نفي أخت "لم " إلاّ أنها أشدّ نفياً من "لم" لأنّ "لم " لنفي قول القائل : فَعَلَ فلان ، و"لمّا " لنفي قوله : قد فعل فلان ، قاله سيبويه (...) فتدلّ "لمّا " على اتّصال النفي بها إلى زمن التكلّم ، بخلاف "لم " ... »**(58)**.

يعود ابن عاشور إلى ربط **التوجيه الحجاجي** لعامل النفي بالعناصر غير النصية في إطار المقارنة بين النفي بـ"لم " و "لمّا " فالنّفي بـ "لما " أشدّ و أقوى و يترتب عن هذا التوجيه الحجاجي لعامل النّفي بـ لمّا أمران : **الأول** يتعلق بما يُعرف بـ حيّز النفي في جهة الزّمن ، و قد عبّر عنه ابن عاشور بقوله : «اتصال النفي بها إلى زمن التكلم » و **الثاني** : يتعلق بدلالتها على توقف النفي بها بعد استمراره إلى زمن التكلم و استحالة النفي إلى إثبات فيما بعد ، و قد عبّر عن ذلك بقوله : « ... ومن هذه الدلالة استفيدت دلالة أخرى و هي أنّها تؤذن بأنّ المنفي بها مُترقّب الثبوت فيما يستقبل لأنها قائمة مقام قولك استمر النفي إلى الآن ، و إلى هذا ذهب الزمخشري هنا فقال : و "لمّا " بمعنى "لم " إلاّ أنّ فيها ضرباً من التوقّع ، و قال في قوله تعالى : "**۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾**
(الحجرات 14)«فيه دلالة على أنّ الأعراب آمنوا فيما بعد »**(59)** ، يؤدي عامل النفي "لمّا " وظيفة التوجيه الحجاجي وإضافة إلى ذلك يعمل على « تحديد المفهوم و الحدّ من الغموض في الدلالة ، و إنّ له فضلاً غير خفي في كونه يكون في الملفوظ دليلاً على مقام التلفّظ ...»**(60)** و نظائر هذا الأسلوب متعددة*.

و عليه تكون "لمّا " في الآية عاملاً حجاجياً **واسما** للمقام : مقام نفي الجهاد و الصّبر عن المنافقين ، و من جهة ثانية يؤيد ابن عاشور هذا **التوجيه الحجاجي** بما اصطُلح عليه في الدراسات الحديثة باسم " **الموضع**" **"Topoi** " إذ أقرّ"ديكرو " و "أونسكومبر" الانتقال من الحجاج بالعوامل إلى الحجاج بالمواضع **

لقد صرّح ابن عاشور بالموضع في شكل تعليل و توجيه للحجاج في الآية بقوله : « ... لأنّ الله إذا علم شيئاً فذلك المعلوم محقق الوقوع »(61) يتعلق الموضع هنا بمسألة اعتقادية مشتركة بين المخاطبين تتمثل في الاعتقاد الجازم بتحقق علم الله تعالى ، و أنّه لا يعجزه أمر في الأرض و لا في السّماء .

7) **حوارية النفي موجّه حجاجي :**

اعتماداً على ما أقرّه نحاة العربية بخصوص التلازم بين الإثبات و النفي ، و بخصوص أوليّة الإثبات و أصليته في مقابل عدم أولية النفي و فرعيته عن الإثبات ذهبت كثير من الدراسات الحديثة إلى اعتبار النفي قائماً على **حوارية** طرفاها : المتكلم (الآني) و المتكلم (السابق) الذي صدر عنه الإثبات أولاً ، أو يكون طرفاها المتكلم و نفسه من خلال الافتراض أو تنزيل السّامع (في إطار تحاوري) منزلة المتردد في الموضوع أو المنكر له بتاتاً ، و خير دليل على ذلك ما ذَهَبَ إليه الجرجاني بقوله : « ... النفي إذا دَخَلَ الكلمة أولاً أخرجها عن الإثبات ، فإذا دَخَل نفْي ثانٍ رَفَع النفي الأول ، و إذا رفعه عاد الكلام إلى أصله ، و صار ثابتاً كما كان »(62).

لقد اعتمد الباحثون المعاصرون هذا الطرح ليصلوا إلى تقرير حقيقة أخرى تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط الإثبات بالنفي ،إذ هما في تلازم دائم يُفضي إلى **حوارية**«...والحاصل من هذا أنّ القول المنفي ضربٌ من المحاورة ،ويمثّل مواجهة بين عمليتي قول، لكنّها مواجهة تصوّرها عملية قول واحدة »(63). إذاً فظاهر النفي عملية قول واحدة ، و لكنّ حقيقة تلك العملية أنّها مزدوجة و قائمة على محاورة فلا نَفي إلاّ و قد سبقه إثبات ، إنّ ما يعنينا في هذا المسعى أن ننظر إلى صنيع ابن عاشور مع أسلوب النفي في القرآن الكريم ، و خاصة ما ورد منه في سياق المحاورة أو كما يسمّيه : **سياق المقاولة** ، إنّ تتبّع تعامل ابن عاشور مع النفي الوارد في سياق المحاورة أو المقاولة يُفضي بنا إلى تسجيل جملة من الاستنتاجات من خلال مجموعة من الشواهد القرآنية التي نعرض بعضها فيما يلي: قوله تعالى :" **وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ التكوير** (22).يقول ابن عاشور «**وما صاحبكم بمجنون** : عطف على جملة :"**إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾** التكوير: ١٩

المنارة للاستشارات

(...) فأبطل قولهم إبطالاً مؤكداً و مؤيّداً ، فتأكيده بالقسم و بزيادة الباء بعد النّفي ، و تأييده بما أومأ إليه وصفه بأنّ الذي بلّغه صاحبهم(...) والمعنى نفي أن يكون القرآن من وساوس المجانين... »**(64)**.

يُعبّر ابن عاشور عن الحوارية في سياق النفي بإبراز وظيفة جملة النفي الحجاجية الحوارية وهي الإبطال : إبطال قولهم الذي يؤكد وجود قول مثبت سابق ، و بظهور العلاقة بين الإبطال (النفي) والإثبات تتأكد **الحوارية** التي **تتآزر** مع **موجّهات حجاجية** واردة في نفس نص الآية و هي : اقتران النفي بالقسم و بزيادة الباء بعده ، و اللافت للنظر أن هذه الموجّهات الحجاجية منغرسة في بنية اللغة بداية بالقسم ثم حرف النفي و هو العامل المركزي ثمّ الباء بعده التي للتوكيد .

و في موضع تفسير قوله تعالى:" **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾**

لبقرة (30) يُبرز ابن عاشور صفة الحوارية الملابسة للنفي [... **ما لا تعلمون**] بقوله : « .... قال إنّي أعلم ما لا تعلمون ، جواب لكلامهم ، فهو جار على أسلوب المقاولة في المحاورات كما تقدم ... »**(65)**يظهر **التوجيه الحجاجي للحوارية** في توجيه السّامع نحو نتيجة دقيقة و محددة هي أنّ علم الله تعالى أوسع من علمهم ، و من ثمّ وجب عليهم التسّليم و الخضوع له ، كما يوجّه ابن عاشور – في ختام تعليقه على دلالات هذه الآية – الحوارية الواردة فيها نحو خدمة الغرض الحجاجي العام الذي تضمنه **المشهد الحجاجي** الدائر بين الله تعالى و ملائكته و هو سعة علم الله تعالى ، فيقول : « ... و قد كان قول الله تعالى هذا تنهية للمحاورة و إجمالاً للحجّة على الملائكة بأنّ سعة علم الله تعالى تحيط بما لم يُحط به علمهم »**(66)** ، لقد صنّف الدارسون النفي تداولياً*، و كان من نتائج ذلك الإشارة – عند "ديكرو " – إلى أنّ تصنيف النفي يقوم على«معيارين : **أحدهما:** - اعتبار القول المنفي ردّاً على مخاطب حقيقي (موجود في الواقع) أو مُتَصوّر (...)**وثانيهما** معيار إلغاء المقتضى ...»**(67)**.

إنّ ما يُلفت النظر في هذين المعيارين الإشارة إلى طبيعة المخاطَب (السامع) فهو نوعان : مخاطَب حقيقي (موجود في الواقع) و مخاطَب غير موجود في الواقع (مفترض أو متصوّر) و عندئذ يكون المتكلم المثبت هو نفسه الذي يقوم بالنفي على أساس الافتراض و عليه تكون الحوارية ذاتية أو داخلية .

ومن صور الحوارية في القرآن الكريم ما ورد في سياق إبطال النفي الصريح أو الضمني في قوله تعالى : **بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبۡتَ بِهَا وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٥٩﴾ الزمر (59)** ، ينطلق ابن عاشور من دلالة حرف "بلى " على الجواب للتدليل على وجود حوارية تمتدُّ إلى الآيات السابقة 56 و 57 و 58 ، فيقول : « بلى حرف لإبطال منفي أو فيه رائحة النفي ، لقصد إثبات ما نُفي قبله ، فتعيّن أن تكون هنا جواباً لقول النّفس " **لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾** **(57)** لما تقتضيه "لو" التي استعملت للتمني من انتفاء ما تمناه ، وهو أن يكون الله هداه ليكون من المتّقين ، أي لم يهدني الله فلم أتق ... »**(68)**.

تتميز هذه الحوارية بكون النفي فيها جاء ضمنياً من خلال حرف "لو" الذي يدل في الأصل على التمني ، كما قامت الحوارية على **واسم** آخر هو حرف الجواب "**بلى**" الذي اعتبره ابن عاشور حرف جواب وظيفته إبطال النفي ، و عليه فطرفا الحوارية : نفي يقابله إبطال للنفي و يعني إثبات الإبطال وهذا من صميم **التوجيه الحجاجي لهذه الحوارية** التي يُستفاد منها مواجهة النفس في الدنيا قبل الآخرة بإبطال دعواها بأن الله لم يهدني إذاً لم أتق .

في الأخير نسجّل مجموعة من النتائج التي خلص إليها البحث في موضوع حجاجية عامل النفي في الخطاب التفسيري ، ابن عاشور أنموذجاً :

- لا يبنى النفي قسماً من أقسام الكلام إلاّ اعتماداً على الحالة الذهنية للمخاطَب، والتي لا تعدو أنتكون : توقعاً ، تردداً ، شكاً .
- الإثبات و النفي متلازمان و إن كان الإثبات هو الأصل و النفي فرع عنه

المنارة للاستشارات

- الإثبات إثباتان : إثبات موجب و إثبات سالب هو ما يُعرف بـ النفي .
- يشترك الإثبات و النفي في العلاقة الإسنادية التي ينشئها المتكلم بين المسند و المسند إليه ، ومن ثمّ كان الإثبات و النفي كيفية في الإسناد .
- الفرق بين الإثبات و النفي من منظور ابن عاشور في تلك القيود الزائدة على أصل التركيب .
- يحتل صدر الكلام أهمية كبيرة في توجيه دلالة الكلام والتأثيرفيه نظراً لارتباطه بمقصدية المتكلم.
- لا معنى للإثبات الموجب و السالب بعيداً عن إدارة المتكلم و معتقده .
- يتحقق معنى النفي باستعمال الواسم الحرفي (أحرف النفي)الذي يتصدر الكلام.
- التوجيه الحجاجي للنفي في القرآن من منظور ابن عاشور قائم على اعتبار:
  أ- جملة النفي ترديدا للجملة المثبتة قبلها .
  ب- طبيعة بنية جملة النفي موجها حجاجيا إضافيا .
- لا يعتمد التوجيه الحجاجي للنفي في الخطاب القرآني على عامل النفي دائما ، بل قد يستند إلى مبادئ و مسائل اعتقادية يستمد منها الحجاجية ، و هو ما يعرف في الدراسات الحديثة باسم : **الحجاج بالموضع** .
- الحوارية / الأصواتية / التعدد الصوتي مصطلح حجاجي يقابله عند ابن عاشور **سياق المقاولة** .
- جَمع ابن عاشور في دراسة جملة النفي في الخطاب القرآني بين العامل الحجاجي (الواسم الحرفي للنفي) و العناصر غير النصية (حالة المخاطَب الذهنية ، توقع ، تردد ، إضافة إلى المبادئ الاعتقادية العامة) .

الهوامش:

1- ابن فارس أبو الحسين أحمد ، مقاييس اللّغة ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، د ط ، د.ت ، ج5 ، ص 456 .

2- ابن منظور جمال الدين ، لسان العرب ، تح عبد الله علي الكبير و آخرون ، دار المعارف ، دط ، القاهرة ، دت ، المجلد 6 ، ص 4511،4512،4513 .

3- رضا احمد ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1960، المجلد 05 ، ص 522.

4- الزركشي بدر الدّين ، البُرهان في علوم القرآن ، تح محمود أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط3 ، ج2 ، 1980 ، ص 375،376 .

5- التهانوي محمد علي ، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، ج 2 ، 1996 ، ص 1722 .

6- جمعات توفيق ، النفي في النحو العربي منحى وظيفي و تعلمي ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، إشراف مشري بن خليفة ، 2006 ، ص 22 .

7- المخزومي مهدي ، في النحو العربي ، دار الرائد العربي نقد و توجيه، بيروت ، لبنان ،ط2 ، 1986 ، ص 246 .

8- المرجع السباق ، الصفحة نفسها

9- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

10- المخزومي مهدي ، مرجع سابق ، ص 247 .

11- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

12- ميلاد خالد الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة ، جامعة منوبة و المؤسسة العربية للتوزيع ،ط1 ، تونس ، 2001 ، ص 75 .

13- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

14- سيبويه أبو بشر عمرو ، الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، ج3 ، 1988م ، ص 117 .

15- الجرجاني عبد القاهر ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تح كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة و الإعلام ، العراق ، دط ، 1982 ، ج2 ، ص 1106 .

16- الاستراباذي رضي الدّين محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، تح أحمد السّيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، دط ، دت ، ج1 ، ص 297 .

17- المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط3 ، القاهرة ، ج1 ، 1994 ، ص 147/146 .

18- المبخوت شكري ، إنشاء النفي و شروطه النحوية و الدلالية ، مركز النشر الجامعي ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، جامعة منوبة ، تونس ، دط ، 2006 ، ص 42 .

19- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 76 .

20- المرجع نفسه ، ص 83 .

* هذا إحصاء تقريبي يعكس طبيعة الحيّز الذي يشغله هذا الموضوع في التفسير.

21- ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج4 ، ص 198.

22- المرجع نفسه ، ج11 ، ص 245.

23- ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج21 ، ص 36 .

24- المرجع نفسه ، ج8 – أ ، ص 89 .

المنارة للاستشارات

25- المبخوت شكري ، إنشاء النفي و شروطه النحوية و الدلالية ، مركز النشر الجامعي ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، جامعة منوبة ، تونس ، د ط ، 2006 ، ص 42 .

* لا أجزم هنا بأن شكري المبخوت و خالد ميلاد قد أخذا هذه الفكرة عن االبن عاشور دون أن يحيلا إليه ، و لكن أؤكد اشتراكهما في الفكرة بالنظر إلى ما جاء في تفسير ابن عاشور .

26- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 83 .

27- ابن عاشور ، ج8-أ ، ص 89 .

28- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 76 .

29- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص 101.

* يقصد الاستراباذي الحروف المشبهة بالفعل .

30- الاستراباذي رضي الدين ، مرجع سابق ، ج4 ، ص 339 .

31- المرجع نفسه ، الجزء و الصفحة نفسهما .

32- الاستراباذي ، مرجع سابق ، ج4 ، ص 339 .

33- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 84 .

34- الراضي رشيد ، المظاهر اللّغوية للحجاج ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 2014 ، ص 100.

35- المرجع نفسه ، ص 101 .

* سبقت الإشارة إليها في ص 07 من هذا البحث .

36- ميلاد خالد ،مرجع سابق ، ص 83 .

37- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص 101.

38- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 101 ، 102.

39- صولة عبد الله ، الحجاج في القرآن ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001 ، ص 36 .

40- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 102 .

41- الراضي رشيد ، مرجع سابق ، ص 102 .

42- ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 264 ، 265 .

43- ابن عاشور ، ج01 ، ص 265 .

44- ميلاد خالد ، مرجع سابق ، ص 84.

*راجع اقتران النفي بحرف الجرّ في المواضع الآتية : ج3 ص 267 ، ج7 ص 134 ، ج7 ص 216،249 ، ج8-ب ص 39 ، ج8-ب ص 231 ، ج9 ص16 ، ج11 ص 88 ، ج11 ص 23 ، ج15 ص 302 ، ج30 ص 157.

45- ابن عاشور ، ج7، ص 114.

*لم يُشر ابن عاشور في هذا الموضع إلى خصوصية النفي الحجاجية بصيغة الجحود و إن أشار إليها في غير هذا الموضع كما سيأتي لاحقاً.

46- ابن عاشور ، ج9 ، ص 69.

47- ابن عاشور ، ج3 ، ص 293،294.

48- المرجع نفسه ، ج3 ، ص 293.

49- الراضي رشيد، مرجع سابق، ص 192 .

*راجع نظائر النفي المقترن بصيغة الجحود في : ج4 ص178 ، ج5 ص156 ، ج6 ص47 ، ج8-ب ص 44 ، ج9 ص09 ، ج9ص31/30 ، ج11 ص245 ، ج25 ص140 .

50- ابن عاشور ، ج12 ، ص 273 .

*راجع الفكرة في سياق النفي في المواضع الآتية :ج2 ص411، ج10 ص113 ، ج15 ص302 ، ج16 ص136 ، ج16ص184

51- ابن عاشور ، ج7 ، ص 87 .

52- المرجع نفسه ، ج7 ، ص 363.

*هو مالك بن الصيف القرطبي أحد أحبار اليهود بالمدينة .

53- المرجع نفسه ، ص 362 .

*راجع نظائر هذا الأسلوب في : ج13ص23 ، ج15 ص302 ، ج24ص27 ، ج30ص50 .

54- ابن عاشور ،ج16 ، ص 184-185.

55- ابنعاشور ، ج2 ، ص 315.

56- المرجع نفسه ،ج2 ، ص 314.

57- المرجع نفسه، ج2 ، ص 315 .

58- المرجع نفسه ، ج2 ، الصفحة نفسها .

59- ابن عاشور ، ج4 ، ص 106.

60- الناجح عز الدين ، العوامل الحجاجية في اللغة العربية ، بحث مرقون لنيل شهادة الدراسات المعمقة ، إشراف عبد الله صولة ، جامعة منوبة ، تونس ، 2004/2003 ، ص 41 .

*راجع ذلك على سبيل التمثيل في : ج23 ص215 ، ج26 ص 265.

** راجع ذلك عند : الناجح عز الدين ، العوامل الحجاجية في العربية ، ص 47-58.

61- ابن عاشور ، ج4 ، ص 106 .

62- الجرجاني عبد القاهر ، مرجع سابق ، ج2 ، ص 1106.

63- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص 82.

64- ابن عاشور ، ج30 ، ص 157.

65- المرجع نفسه ، ج1 ، ص 406.

66- المرجع نفسه ، ج1 ، ص 407.

*راجع ذلك عند "ديكرو" من خلال مؤلف : السلالم الحجاجية 1980م ، القول و المقول 1984 ، و قد قدم المبخوت شكري (إنشاء النفي 2006) عرضاً عن تداولية أسلوب النفي بعنوان : التصنيف التداولي للنفي ، ص241-248 .

67- المبخوت شكري ، مرجع سابق ، ص245.

68- ابن عاشور ، ج24 ، ص 48 .

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊

المنارة للاستشارات